ASJP Algerian Scientific Journal Platform
مجلة دفاتر مخبر الشعرية الجزائرية
ISSN : 1112-9727 EISSN : 2676-1661
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/459

المجلد:08، العدد: 02(2023) ص: 225 - 236

تغير عناصر الجملة العربية ومواقعها والعلاقات التركيبية وفق الغايات والأهداف الوظيفية

Change of the sentence éléments, their positions, and structural links according to the functional goals and objectives

نوال منديل

جامعة محمد بوضياف –المسيلة (الجزائر)
ص ب 166 اشبيليا، 28000، المسيلة الجزائر

Naouel.mendil@univ-msila.dz

معلومات المقال

تاريخ الإرسال:
2023/01/31
تاريخ القبول:
2023/10/18

الكلمات المفتاحية:
- ✓ **الكلمات المفتاحية:النحو**
- ✓ **الكلمات المفتاحية:النحو الوظيفي**
- ✓ **الكلمات المفتاحية:الجملة**

الملخص:

يبحث النحو التراكيب ووظائف الكلمات في الجملة، وعلاقة الكلمة بالأخرى والجملة بغيرها، وهذا يقتضي قدرا من المران والتذوق والنفاذ إلى أسرار العبارة، فليست اللغة مجرد علامات استيضاحيه للفكر وإنما هي رموز تجسد حالة المتكلم الباطنة بكل ما فيها من خيال وإحساس وفن، ولا يتيسر هذا التذوق والمران إلا بالثقافة والقراءة الواسعة.

لهذا يميز النحو الوظيفي بين جانبين مزدوجين هما: وظيفة الأشكال النحوية والتي تؤدي الوظيفة الدلالية، والوظيفة التركيبية التي تؤكد وحدة الجملة وأقسامها، وتقيم روابط بين المكونات المفردة للكلام، لتفكيك المعنى وفهم الوظيفة النحوية على أنها حالة خاصة له.

Article info

Received
31/01/2023
Accepted
18/10/2023

Keywords:
- ✓ *Keyword:grammar*
- ✓ *Keyword:functional grammar*
- ✓ *Keyword:sentence*

Abstract :

The grammar studies the structures and functions of words in a sentence, the relation of one word to another and a sentence to another. This requires some measure of practice, taste and access to the secrets of the sentence. Language is not just a sign of thought, but it is symbols that concretize the speaker's inner state, with all of his imagination, feelings and art. This taste and flexibility is not possible thanks to culture and in-depth reading. .

For this, the functional grammar distinguishes two double aspects: the function of the grammatical forms which fulfill the semantic function, and the structural function which encounters the emphasis on the unity of the sentence and its divisions, and the privileges between them differ from the discourse, to decompose the meaning and understand the grammatical function as a special condition of it.

1. مقدمة

إذا كانت اللغة تكتسب بالسماع والممارسة فإن المتكلم يسترسل فيها دون لحن أو خطأ، ويكون بمقدوره اكتشافه وإدراكه، << ومن الطبيعي أن يسعى النحو في مختلف العصور إلى الكشف عن أنظمة اللغة يريد وصفها وتحديد معالمها تمهيدا لتعليمها تعليما موصلا إلى اكتسابها>> (تمام ، 2006، ص: 60).

ومن مثل هذا الفرد العربي، فقد شب على فهم واستعمال اللغة العربية، تدفعه إلى ذلك بيئته وفطرته، ثم جاء القرآن الكريم فزاد من تهذيب ألسنتهم. غير أن هذه الظاهرة ما فتئت تتغير حتى اتسعت رقعة الدولة الإسلامية واختلط العرب بالأعاجم، فقد بدأت الألسنة تلين واللحن يتفشى، وكان من الوجوب وضع ضوابط ومبادئ للعربية تقيها من الوهن والفساد، والغاية هي حفظ القرآن الكريم والحديث الشريف من الضياع والاضمحلال، لهذا فقد كان الخوف على الإسلام والقرآن السبب الرئيس <<للقيام بدراسة تحليلية وصفية شاملة للغة العربية تمكن نتيجة لها استنباط قواعد عامة للعربية>> (دك الباب، 1980، ص: 13)، غير أن أسبابا أخرى هي التي جعلت العرب تضع ضوابط للغة العربية ذكرها شوقي في كتابه المدارس النحوية كما يلي: (ضيف، د.ت، ص:11 - 12)

- أسباب دينية: الحرص على القرآن الكريم من الضياع.
- أسباب قومية عربية: اعتزاز العرب بلغتهم جعلهم يحرصون على رسم أوضاعها خوفا عليها من الفساد والذوبان في اللغات الأعجمية نتيجة اختلاط العرب بغيرهم من الأمم.
- أسباب اجتماعية: ترجع إلى أن الشعوب المستعربة بحاجة لمن يرسم لها العربية في إعرابها وصرفها حتى تتمثلها تمثلا مستقيما.
- أسباب حضارية فكرية: ذلك أن رقي العقل العربي ونموه أعده للاهتمام بالظواهر اللغوية والنحوية على حد سواء، لذا تم وضع صرف العربية ونحوها على يد أبي الأسود الدولي بأمر من الخليفة عمر بن الخطاب كما تقول الروايات. ثم فصل تلاميذه من بعده، ووضحوا حقيقة معناه وأعطوه المواصفات العلمية والعملية. يقول ابن سراج << النحو إنما أريد به أن ينحو المتعلم إذا تعلمه كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدمون من استقراء كلام العرب حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة، فباستقراء كلام العرب اعلم أن الفاعل رفع، والمفعول به نصب، وأن فَعِلَ مما عينه: ياءٌ أو واو تقلب عينه من قولهم : قَامَ وباعَ >> (ابن السراج، 1996، ص: 35).

فهدف النحو هو أن يتمكن المتعلم من إحكام قواعد اللغة، ويسلك مسلك العرب القدامى في الفصاحة والبيان، فهو علم مستنبط من كلامهم بالاستقراء والتحليل والوصف، << فالنحو هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها>> (الأشموني، د.ت، ص: 15).

وعليه فالإشكالية المطروحة هي: ماهي الجملة العربية وكيف تم تقسيمها وظيفيا؟ وكيف تم اعتماد التحويل كإجراء وظيفي في فهم الجملة العربية؟

2. مفهوم النحو:

1.2. لغة: ورد في لسان العرب المحيط لابن منظور: مادة (نحا) ما يلي:

<<النحو : إعراب الكلام العربي، والنحو: القصد والطريق، يكون ظرفا ويكون اسما، نحاه، ينحوه ونحوا، وانتحاه، ونحو العربية منه، والجمع أنحاء ونحو

وذكر ابن السكيت: نحا نحوا إذا قصده، ونحا السيء ينحاه وينحوه إذا حرفه ومنه سمي النحوي لأنه يحرف الكلام إلى وجوه الإعراب.>> (ابن منظور، 1998، ص: 999).

وفي معجم الوسيط النحو هو: <<القصد، يقال: نحوة نحوه، قصدت قصده، والطريق والجهة والمثل والمقدار، والنوع، علم تعرف به أحوال أواخر الكلام إعرابا وبناء، فالنحوي العالم بالنحو والجمع نحويون.>> (إبراهيم مصطفى وآخرون، د.ت، ص: 908).

2.2 اصطلاحا:

قام الأوائل من العرب القدامى ممن جاء بعد أبي الأسود الدؤلي بتصنيف الكلمات إلى مجموعات ثلاث: اسم وفعل وحرف، وسيبويه أول من أشار إلى ذلك في قوله << الكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل >> (سيبويه، د.ت، ص: 12)؛ مما يعني أن الكلمة ينظر إليها من الجانب الوظيفي، مع العلم أن "كتاب سيبويه" لا يضم النحو فقط بل يجمع مختلف علوم العربية، ففيه كلام العرب وأحاديثهم في القراءات والنحو والصرف والبلاغة ومخارج الحروف والتجويد. فسيبويه درس أساليب الكلام وفق قوالب النظام اللغوي المختلفة وحسب المقام الذي ترد فيه، والنحو عند سيبويه لم يكن مقصورا على إعراب، ففي "باب أم" يقول: << إذا كان الكلام بها بمنزلة أيها و (أيهم) أزيد عندك أم عمرو؟ وزيدا لقيت أم بشرا؟ اعلم أنك إذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن لأنك تسأله عن اللقى وإنما تسأله عن أحد الاسمين في هذه الحال. وجعلت الاسم الآخر عديلا للأول فصار الذي لا تسأل عنه بينهما. ولو قلت زيدا أم عمرا؟ كان جائزا حسنا أو قلت أ عندك زيد أم عمرو كان كذلك>> (سيبويه، د.ت، ص: 169 -170).

<< نرى من هذين النمطين للتركيب (ألقيت زيدا أم عمرو؟ وزيدا لقيت أم عمرو؟) أن سيبويه حين يتحدث عن تقديم الفعل أو الاسم مما هو صحيح وجائز في النظام اللغوي للعربية، فإنه يشير في ذلك إلى ارتباط التراكيب بالسياق الكلامي والموقف الذي يقال فيه>> (بلعيد، د.ت، ص: 54).

فالسياق الكلامي عند سيبويه له أهمية بالغة، وسماه "الخلف" وربما كان المقصود به ما يمكن أن يتركه الكلام من أغراض، متجاهلا بذلك النحاة الذين يهملون ارتباط الكلام بخلفيته الإبلاغية في النحو. يقول في مجيء الحال بعد الضمائر <<وقد تقول: هو عبد الله، وأنا عبد الله فاخرا أو موعدا؛ ...أنا عبد الله كريما جوادا، شجاعا بطلا، وتقول: إني عبد الله مصغرا نفسك لربك، ثم تفسر حال العبيد فتقول: أكلا كما تأكل العبيد، وإنما ذكر الخليل رحمه الله هذا لنعرف ما يحال منه وما يحسن، فإن النحويين مما يتهاونون بالخلف إذا عرفوا الإعراب، وذلك أن رجلا من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر فقال: أنا عبد الله منطلقا وهو زيد منطلقا كان محالا، لأنه إنما أراد أن يخبرك بالانطلاق ولم يقل "هو ولا أنا" حتى استغنيت أنت عن التسمية لأن "هو وأنا" علامتان للضمير، وإنما يضمر إذا علم أنك قد عرفت من يعني. إلا أن رجلا لو كان خلف الحائط أو في موضع تجهله فيه فقلت من أنت؟ فقال: أنا عبد الله منطلقا في حاجاتك كان حسنا>>(سيبويه، د.ت، ص: 80 - 81)

ومثل هذا الكلام ورد في أبواب كثيرة من الكتاب، وما سماه سيبويه "بالخلف' هو نفسه العلاقة الموجودة بين المتكلم والمخاطب، فالجملة عنده خاضعة وظيفيا لما يقتضيه الحال؛ فيحقق بذبك فصاحة الكلام، والجملة الصحيحة نحويا هي الجملة الفصيحة في علم المعاني؛ <<فمطابقة الجملة لخلفيتها الوظيفية تحقق فصاحتها، وتتحقق بذلك صحتها النحوية الوظيفية>> (توامة، د.ت، ص: 288)

وفي باب المصادر يقول: << اذهب به مشيا و (قتل به صبرا)، وإن وصفته على هذا الحد كان نصبا، تقول (سر به سيرا عنيفا) كما تقول (ذهب به مشيا عنيفا)... ولا يجوز أن تدخل الألف واللام في (السير) إذا

كان حالا، كما لم يجز ان تقول (ذُهب به المشي العنيف) وأنت تريد أن تجعله حالا>> (سيبويه، د.ت، ص: 231).

فقوله (اذهب به مشيا) و (قتل به صبرا) يعني ان الكلام العربي مصادر تقع موقع الحال ووقوع المصدر حالا تعبير مجازي يجعل المعنى يتسع ويصيب أكثر من قصد وغرض، ويقع المصدر أيضا ظرفا مفعولا مطلقا، كما يقع مقام الفاعل النائب عن فاعله << فهذه أساليب بيانية رفيعة، وهي من أنواع التصرف في القول والتوسع في التعبير>> (العبيري، 2004، ص: 70)

ومن الوحدات اللغوية الأخرى التي تحدث عنها سيبويه في الكتاب مراعيا فيها عناصر المقام بابا سماه (باب وقوع السماء ظروفا وتصحيح اللفظ على المعنى) يذكر فيه <<... وقد تقول (سير عليه القوم) فترفع وأنت تعني: في بعضه، كما تقول في سعة الكلام (اللَيلةُ الهلالُ) وإنما الهلال في بعض الليلة، وإنما المراد (الليلة ليلة الهلال) ولكنه اتسع وأوجز>>(سيبويه، د.ت، ص: 216).

وأشار سبويه إلى إمكانية تقديم وتأخير هذه الظروف حسب المقام الذي ترد فيه، قال: <<وإن قلت (الليلةَ الهلالَ) و(القومَ القتالَ) نصبت؛ التقديم والتأخير في ذلك سواء وإن شئت رفعت فجعلت الآخر الأول>> (سيبويه، د.ت، ص: 418)

وهناك عدة أبواب أخرى تناول فيها سبويه وحدات لغوية كثيرة لا يتحدد معناها إلا بمراعاة عناصر المقام والعبارات التي ترد فيها مثل باب التراكيب والأساليب، باب الجار والمجرور.

فسيبويه أدرك أثر نظم الكلمات على المعنى، فنراه في الكتاب يقوم بشرح الكثير من العبارات التي حدث فيها تصرف بلاغي، وما يلابس هذه العبارات من مراعاة حال المتكلم وموضوع الكلام لا سيما وهو قد تنبه إلى دور السياق في ضوء معطيات الموقف الاجتماعي في تحديد البناء الداخلي للغة، وهذا في أسلوبي الاستفهام والاستثناء.

وفي باب المعرفة والنكرة استهدف سيبويه وضع ضوابط تضمن سلامة الكلمة من اللبس، فتعد الفكرة أصلا والمعرفة فرعا، وذلك بالنظر إلى حال المخاطب وفي موضع آخر يقول: "... فإن قلت كان حليم أو رجل فقد ينكره، ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور، وليس هذا بالذي ينزل به المخاطب منزلتك في المعرفة فكرهوا أن يقربوا باب ليس"(سيبويه، د.ت، ص: 48).

فالمخاطب في هذا الموقع يريد أن يعرف شيئا جديدا كان مجهولا لديه، وعلى المتكلم أن يراعي هذه الحاجة ويلبيها له.

أما ابن جني فقد ربط النحو بفكرة اكتساب اللغة والتصرف في الكلام على المنوال الذي تكلم به العرب العربية، ومن الظاهر أن ابن جني << قد أولى عناية وأهمية بالنحو في عملية تعليم العربية، هذه الأهمية جعلت النحو القوانين التي تحكم الكلام العربي يتقدم عن مصطلح الملكة المذكور مرارا عند العلامة ابن خلدون>>. (الساسي، 2000، ص: 25)

فالنحو ليس إعرابا فقط إنما هو دراسة الضوابط والقوانين التي تحكم الكلام العربي، والتركيب هو التعبير السليم والصحيح عن علم النحو، لأن النحو هو دراسة الجملة التي تشكل المحور الأساسي للنحو الوظيفي .

كما قدم ابن جني صورة واضحة لعناية النحاة بأساليب وطرق الكلام، وكذا ارتباط النحو بالمعنى والسياق الذي يرد فيه، فالعرب تراعي ترتيب الألفاظ وفق ما يقتضيه الحال. يقول في باب الرد على من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها للمعاني ما يلي: <<اعلم أن هذا الباب من أشرف فصول العربية وأكرمها وأعلاها وأنزهها، وإذا تأملته عرفت منه وبه ما يؤنقك ويذهب في الاستحسان له كل مذهب، وذلك أن العرب

كما تعنى بألفاظها... فإنها لما كانت عنوان معانيها وطريقا إلى إظهار أغراضها ومراميها، أصلحوها ورتبوها وبالغوا في تحبيرها وتحسينها، ليكون ذلك أوقع لها في السمع وأذهب بها في الدلالة على القصد. ألا ترى أن المثل إذا كان مسجوعا لذ لسامعها فحفظه هو حفظه كان جديرا باستعماله>> (ابن جني، د.ت، ص: 190).

ويمكن القول أيضا أن ابن جني قد توصل إلى فهم وظيفة الإعراب التي تدل على اختلاف المعنى الوظيفي للتركيب، لا سيما وأن المتكلم هو الذي ينصب ويجزم ويرفع.

من خلال هذا التعريف السابق نستنتج أن ابن جني يدرج ضمن قواعد الكلام كل ما من شأنه أن يتبعه المتكلم، ليجعل قصده يصل إلى السامع، << وبهذا المعنى تشمل قواعد كلام العرب حسن التصريف ومناسبة الكلام لمقتضى الحال>>.(وهبة، الأبيض، 2000، ص: 70)

أما عبد القاهر الجرجاني فقد ذكر في كتابه "دلائل الإعجاز" الذي جاء كرد فعل على البحوث النحوية المتخصصة التي عرفت في البحث عن العلل ما يلي: << فليست اللغة بنى وتراكيب مستقلة بذاتها، بقدر ما هي قائمة على الفعل الحي والأداء الفعلي الذي تتضمنه>> (بوجادي، 2005، ص: 29). فكتابه هذا يعتبر مرحلة جديدة في تاريخ علم اللغة العربية –وهي مرحلة الدراسة الوظيفية-، إذ فيه ربط عبد القاهر الجرجاني بين البلاغة والنحو، وجمع أيضا بين اللفظ والمعنى، وعالج هذا بطريقة قريبة إلى قواعد النحو، وما تناوله في كتابه "دلائل الإعجاز "يؤكد أن البلاغة كثيرا ما تقيم أحكامها على المقولات النحوية <<الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وأنه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه، والقياس الذي لا يعرف صحيحا من سقيم حتى يرجع إليه>> (الجرجاني، د.ت، ص: 30).

فنظرية النظم عند الجرجاني تقوم على قواعد النحو التي تربط بين بنية تداولية "الغرض من الكلام" وبنية تركيبية لفظية. <<اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت ف تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها.

وذلك أنا لا نعلم شيئا يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: زيد منطلق، وزيد ينطلق، وينطلق زيد، ومنطلق زيد، وزيد المنطلق، والمنطلق زيد...>> (الجرجاني، د.ت، ص: 60)

فالنظم تدخل فيه عناصر عدة منها: (بلعيد، د.ت، ص: 106)

1- البسط: عرض العناصر التي تدخل في بناء الجمل.

2- الترتيب: النظم علاقة توجب ترتيب العناصر التي تتكون منها.

3- الربط: النظم علاقة توجب وصل العناصر التي يتكون منها المنظوم وصلا يولد منها عناصر جديدة للإضافة والإتباع.

4- التوسع: النظم علاقة توجب تولد المنظومات بعضها من بعض، بحيث يكون بعضها أوسع من بعض (التزايد، التفريع، التضخيم).

5- التشكيل: النظم علاقة توجب تولد المنظومات بعضها من بعض، بحيث يكون بعضها أحفظ لبعض (استدعاء/تعلق)، وللتعليق طرق معروفة هي كما يلي:

1/_تعلق اسم باسم: يكون خبرا/ حالا/ تابعا/ صفة/ توكيدا/ عطف بيان/ بدلا/ عطفا بجر/ مضافا/ تمييزا.
2/_تعلق اسم بفعل: فاعلا/ مفعولا بأنواعه/ خبر كان.

3/_تعلق الحرف بهما: وهو على ثلاثة أضرب:

3-1/_أن يتوسط بين الفعل والاسم: مررت بمحمد.

3-2/_تعلق الحرف بما يتعلق به العطف: جاءني زيد وعمرو.

3-3/_تعلق بمجموع الجملة كتعلق حرف النفي، الاستفهام، الشرط والجزاء.

والتلازم الذي يكون بين الكلمات لا يمكن أن يكون إلا إذا قصد إصابة معنى من معاني النحو، <<وليت شعري كيف يتصور وقوع قصد منك إلى معنى كلمة دون أن تريد تعليقها بمعنى كلمة أخرى؟ ومعنى القصد إلى معاني الكلم، أن تعلم السامع بها شيئا لا يعلمه، ومعلوم أنك أيها المتكلم لست تقصد أن تعلم السامع معاني الكلم المفردة التي تكلمه بها، فلا تقول "خرج زيد" لتعلمه معنى "خرج" في اللغة، ومعنى "زيد" كيف؟ ومحال أن تكلمه بألفاظ لا يعرف هو معانيها كما تعرف.

ولهذا لم يكن الفعل وحده من دون الاسم ولا الاسم وحده من دون اسم آخر أو فعل كلاما. وكنت لو قلت "خرج" ولم تأت باسم، ولا قدرت فيه ضمير الشيء أو قلت "زيد" ولم تأت بفعل ولا اسم آخر ولم تضمره في نفسك، كان ذلك وصوتا تصوته سواء فاعرفه>>.(الجرجاني، د.ت، ص: 262)

ومن هنا نعلم أن النظم عند عبد القاهر الجرجاني يقوم على التعليق وعلى القوانين النحوية، <<مراعيا بذلك تناسق الكلمات في التركيب بدءا من ترتيب المعاني في النفس إلى ترتيب الكلمات في النطق، لأن اللفظ تبع للمعنى في النظم، والنظم الذي لا يقوم التعلق عليه لا يحصل إلا في نظام الجمل، ويتدخل في هذا الترتيب العقل، والقواعد والتأدية>>.(بلعيد، د.ت، ص: 127)

كما لا يخفى علينا أن معاني النحو لا يمكن أن تحقق التواصل ما لم يقصد المخاطب إيصال هذه المعاني إلى السامع. يقول الجرجاني في ذلك << كيف يتصور وقوع قصد منك إلى معنى كلمة من دون أن تريد تعليقها بمعنى كلمة أخرى... ومعلوم أيها المتكلم لست تقصد أن تعلم السامع معاني الكلم المفردة التي تكلمه بها>>.(الجرجاني، د.ت، ص: 262)

<<ويمكن أن يتواصل المتكلم مع السامع بوجود شرط القصد، على أن لا يحيل القارئ على المعاني المفردة للكلم، وإنما المعاني الناتجة عن علاقات الترابط والانسجام بين الألفاظ في البناء العام>> (بوعديلة، 2003، ص: 221).

والأنماط التي ذكرها عبد القاهر الجرجاني في كتابه "دلائل الإعجاز" في صور الإثبات والنفي والاستفهام كلها قد بين العملية الوظيفية التي تقوم بها، مراعيا بذلك السياق الكلامي وما يرتبط بها من أحوال، فكلما طرأ تغيير في الشكل إلا وصاحبه تغيير آخر في المعنى، وذلك كما يلي:

1- الإثبات: <<أول ما ينبغي أن يعلم منه أنه ينقسم إلى خبر هو جزء من الجملة لا تتم الفائدة دونه، وخبر ليس بجزء من الجملة ولكنه زيادة في خبر آخر سابق، فالأول خبر المبتدأ كمنطلق في قولك: زيد منطلق، والفعل كقولك (خرج زيد)، فكل واحد من هذين جزء من الجملة، وهو الأصل في الفائدة.

والثاني هو الحال كقولك: جاءني زيد راكبا، وذلك لأن الحال خبر في الحقيقة من حيث أنك تثبت بها المعنى لذي الحال، كما تثبت بخبر المبتدأ للمبتدأ، وبالفعل للفاعل. ألا تراك قد أثبتت الركوب في قولك جاءني زيد راكبا لزيد... أما في الخبر المطلق نحو: زيد منطلق وخرج عمرو، فإنك مثبت للمعنى إثباتا جردته له وجعلته يباشر من غير واسطة ومن غير أن يتسبب بغيره إليه فاعرفه>>.(الجرجاني، د.ت، ص: 117)

2- النفي: يوضح عبد القاهر النفي بقوله: <<وجملة الأمر أنك رأيت شيئا وهو من المعلوم الذي لا يشك فيه قد جاء بالنفي>> (الجرجاني، د.ت، ص: 219)

3- الاستفهام: <<أدخل عبد القاهر الجرجاني الاستفهام في الأنماط النحوية للجملة من سياقات خاصة، اختلفت باختلاف الحرف الذي يستفهم به والمقام الذي يقال فيه>>.(بلعيد، د.ت، ص: 157)

ويمكن أن نرصد تشكيل الجملة-تجريديا- عند عبد القاهر على النحو التالي: (عبد المطلب، 1995، ص: 75–76)

1- التشكيل الاسمي: يكون بين اسم واسم، والعلاقة تكون خبرية أو حالية، وصفية، توكيدية، بدلية، عطفية، إضافية، فاعلية أو علاقة مفعولية أو تمايزية.

2- التشكيل الفعلي: يكون بين فعل واسم، والعلاقة فاعلية أو مفعولية أو مصدرية، ظرفية، مصاحبة، سببية، تمايز، استثناء.

3- التشكيل الحرفي: ويكون بين فعل وحرف واسم، العلاقة تكون: النسبة أو المصاحبة أو الاستثناء أو العطف.

وبهذا يكون عبد القاهر الجرجاني قد بين وظيفة اللغة والتواصل ودور النظام النحوي في بناء الجملة، وهذا في إطار مراعاة مقتضى الحال الذي يحدث أثناء التفاعل بين الوظائف النحوية والمفردات المستعملة. <<وبهذا المعنى يمكن أن نقول أن النحو الذي دعا إليه الجرجاني هو نحو وظيفي، باعتبار قيامه على مبدأ ضرورة الربط بين اللغة والوظيفة التي تؤديها في التواصل>>. (بوجادي، د.ت، ص:30)

وتظهر الجذور التاريخية للنحو الوظيفي عند السكاكي أيضا في كتابه "مفتاح العلوم"، حيث تبنى فيه المنهج الذي اتبعه عبد القاهر الجرجاني وطوره بشكل يكشف خصائص النظام اللغوي للعربية في مستوياته المختلفة: الأصوات ثم الكلمات المفردة، التراكيب وعلاقاتها النحوية، وكذا علاقاتها السياقية والمقامية.

وعلم المعاني عند السكاكي<<دراسة تطبيقية تتجلى في تتبع كيفية ارتباط الإسناد بالإفادة عن طريق دراسة الجملة وفق السياقات المختلفة>>.(دك الباب، 1996، ص 153)

كما يميز السكاكي بين الأغراض اللاصقة بالصيغ الجملية والأغراض التي تدل عليها الصيغ في طبقات مقامية معينة <<يطلق على الفئة الأولى من الأغراض مصطلح الأصلية، ويسمي الفئة الثانية أغراضا فرعية. أما الأغراض الأصلية عنده فهي خمسة أغراض: الاستفهام، التمني، النداء، الأمر، النهي. هذه الأغراض الخمسة تجري على أصلها إذا كان المقام ملائما لشروط إجرائها على الأصل>>. (المتوكل، د.ت، ص:37)

لهذا فإن نموذج النحو الوظيفي الذي سار عليه العرب القدامى قد توخى معاني النحو الوظيفية الثلاث:

- معاني الأبواب أو ما يسمى حديثا بالوظائف التركيبية.

- معاني الأساليب أو الوظائف الأسلوبية.

- معاني الأدوات عامة أو وظائف الأدوات.

ويجب فهم النحو وتعليمه وإجراء التحليل الوظيفي النحوي وفق هذه المعاني الوظيفية قاطبة، ولكن من خلال الوظيفة العظمى للغة "التواصل". وهذا يعني بالضرورة إطراح ما يناقض ذلك من التحليلات والمسائل الشكلية في النحو التقليدي. بهذا سنقوم بعرض الوحدة الأولى التي يستند عليها النحو الوظيفي لتحقيق التواصل عند النحاة العرب القدامى.

3. عناصر الجملة العربية بحسب العلاقات التركيبية الوظيفية.

1.3. تعريف الجملة العربية وظيفيا

الجملة وظيفيا تشمل كل ما أضيف إلى نواتها الإسنادية الأصلية أو الفرعية، إذ يعد أي عنصر أو تركيب مضاف إليها، كتركيب الجملة الشرطية مثلا الذي يعد جملة بشرطه وجوابه. يقول عبد القاهر الجرجاني في قوله تعالى (**وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا**) (النساء/112)، وأيضا (**وَمَن يَخْرُجْ مِن بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ**)(النساء/100). << فذكر أن سبيل الجملتين في هذا وجعلهما بمجموعهما بمنزلة الجملة الواحدة. سبيل الجزأين تعقد منهما الجملة، ثم يُجعل المجموع خبرا أو صفة أو حالا، لأنا نعلم من طريق المعنى أن الجزاء الذي هو احتمال البهتان والإثم المبين أمر يتعلق إيجابه لمجموع ما حصل من الجملتين، فليس هو لاكتساب الخطيئة على الانفراد، ولا لرمي البريء بالخطيئة أو الإثم على الإطلاق، بل لرمي الإنسان البريء بخطيئته أم إثم كان من الرامي، وكذلك الحكم أبدا.

فقوله تعالى في الآية الثانية لم يعلق الحكم فيه بالهجرة على الانفراد، بل بها مقرونا إليها أن يدركه الموت عليها. فكما يكون الخبر والصفة والحال لا محالة في مجموع الجزأين لا في أحدهما، كذلك يكون الشرط في مجموع الجملتين لا في أحدهما. وإذا علمت ذلك في الشرط فليحتذه في العطف فإنك تجده مثله سواء>> (الجرجاني، د.ت، ص: 167)

وقال ابن جني في هذا "ولما أراك فيه أن الكلام هو الجمل المستقلة بأنفسها الغانية عن غيرها، وأن القول لا يستحق هذه الصفة كلاما... فعلى هذا يكون قولنا (قام زيد) كلاما، فإن قلت شارطا (إن قام زيد) فزدت عليه (إن) رجع بالزيادة إلى النقصان فصار قولا لا كلاما، ألا تراه ناقصا ومنتظرا للتمام بجواب الشرط، وكذلك لو قلت في حكاية القسم (حلفت بالله)... كان هذا كلاما لكونه مستقلا، ولو أردت به صريح القسم لكان قولا من حيث كان ناقصا لاحتياجه إلى جوابه، فهذا ونحوه من البيان ما تراه" (ابن جني، د.ت، ص: 33).

وهذا يعني أن الجملة وظيفيا لا بد أن تتصف بأمرين: الإسناد التام، والإفادة الكاملة. فالجملة هي الإطار والحدود التي يتم في نطاقها قيام العلاقات الموجبة بين عناصر القول المفيد، فوجود جميع العناصر التي يستوجب واحدها الآخر، يحصل الإسناد ويحصل القول المفيد، فيفهم بالتالي معنى يحسن السكوت عليه. لذلك أضحى الركن الإسنادي لدى النحاة العرب الأقدمين فيصلا يفرز العناصر اللغوية، فجاء تقسيمهم للكلام تقسيما وظيفيا يراعي كل قسم ضمن الركن الإسنادي فقالوا الكلمة إن لم تكن ركنا للإسناد فهي حرف وإن كانت ركنا له، فإن قبلت الإسناد بطرفيه فهي اسم وإلا فهي فعل" (حساني، د.ت، ص: 104).

2.3. تحليل عناصر الجملة بحسب علاقاتها الوظيفية

إن الإفصاح عن مختلف المعاني الوظيفية لأجزاء الجملة يعني تحليل الفرق الوظيفي بين المسند والمسند إليه في الجملة الفعلية.

والجملة العربية البسيطة <<هي التي تتضمن المسند والمسند إليه يردان مفردين، أي غير مركبين ولا يكونان معنى مستقلا. وهذا في أقصر صورها، فهي من حيث البنية الشكلية تنتهي حدودها في إطار المسند والمسند إليه لفظا أو تقديرا وقد تأتي الجملة البسيطة فعلية أو اسمية>>(بومعزة، 2005، 260) مثل الآيتين الكريمتين، قال تعالى: (**قَالَ هِيَ عَصَايَ**)(طه/18)، فالتركيب الإسنادي (هي عصاي) جملة اسمية بسيطة مركبة من المسند إليه (هي) الذي يسمى مبتدأ، ومن المسند (الخبر) "عصاي". وهذه الوحدة الإسنادية قد أدت وظيفة المفعول به (قول القول). أما في الآية الكريمة قال تعالى: (**وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ**)(يوسف/16)، اشتملت على الجملة الفعلية البسيطة المكونة من الفعل المضارع "يبكي" والمسند إليه (الفاعل المتمثل في واو الجماعة). وهذا ما أشار إليه النحاة العرب منذ البداية << هذا باب المسند والمسند إليه، وهما مما لا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بداً. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه. وهو قولك عبد الله أخوك وهذا

أخوك. ومثل ذلك يذهب عبد الله فلا بدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدّ من الآخر في الابتداء. ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك: كان عبد الله منطلقاً وليت زيداً منطلق لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده>> (سيبويه، د.ت، ص: 23)

كما حلل ابن هشام عناصر الجملة العربية وظيفيا لا منطقيا أو شكليا، فقال في خاصية الاسم الإسنادية: <<الإسناد إليه هو أن يسند إليه ما تتم به الفائدة سواء كان المسند فعلا أم اسما فالفعل كقام زيد: فـ(قام) فعل مسند و (زيد) اسم مسند إليه، والاسم نحو (زيد أخوك) فـ (الأخ) مسند و (زيد) مسند إليه، والجملة نحو (أنا قمت): فـ(قام) فعل مسند إلى التاء، و(قام) و (التاء) جملة مسندة إلى أنا>>. (الانصاري، 1996، ص:36)

ونبه ابن هشام عقب تعريفه للجملة الاسمية والجملة الفعلية على أن المراد بصدر الجملة المسند والمسند إليه << مرادنا بصدر الجملة المسند أو المسند إليه، فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف. فالجملة من نحو: أقائم زيد، أقام زيد، وإن قام زيد، وقد قام زيد، وهلا قمت، فعلية>> (الأنصاري، د.ت، ص: 433)

فهذه النماذج التي استعنا بها هي على سبيل المثال لا الحصر، لأن غيرها كثير تبين مدى وعي النحاة بضرورة تحليل عناصر الجملة وظيفيا، فالقول المذكور آنفا في الكتاب "هذا باب المسند والمسند إليه". وقول ابن هشام عن الإسناد إلى الاسم <<هو أن يسند إليه ما تتم به الفائدة سواء كان المسند فعلا أم اسما أم جملة...>>. <<هو انتحاء وظيفي صرف يتجاوز الأشكال والرتب، ضاربا في عمق الدلالة النحوية.>> (توامة، د.ت، ص 293)

وقد أعطى عبد القاهر الجرجاني المصطلحات النحوية معنا وظيفيا تؤديه في التواصل. يقول مثلا في وظيفة المبتدأ والخبر: <<وها هنا نكتة يجب القطع معها بوجوب هذا الفرق أبدا، وهي أن المبتدأ لم يكن مبتدأ لأنه منطوق به أولا، ولا كان الخبر خبرا لأنه مذكور بعد المبتدأ، بل كان المبتدأ مبتدأ لأنه مسند إليه ومثبت له المعنى، والخبر خبرا لأنه مسند ومثبت به المعنى. تفسير ذلك أنك إذا قلت: (زيد منطلق) فقد أثبت الانطلاق لزيد وأسندته إليه، فـ(زيد) مثبت، و(منطلق) مثبت به. وأما تقدم المبتدأ على الخبر لفظا فحكم واجب من هذه الجهة، أي من جهة أن كان المبتدأ هو الذي يثبت له المعنى ويسند إليه، والخبر هو الذي يثبت به المعنى ويسند. ولو كان المبتدأ مبتدأ لأنه في اللفظ مقدم مبدوء به، لكان ينبغي أن يخرج عن كونه مبتدأ، بأن يقال: (منطلق زيد) ولو وجب أن يكون قولهم: إن الخبر مقدم في اللفظ والنية به التأخير محالا...>> (الجرجاني، د.ت، ص: 128)

ويتم تحديد المسند والمسند إليه في الجملة عن طريق فهم علاقة الإسناد بينهما، مهما كانت صورتهما ومهما كان شكلهما الإعرابي أو البنائي، ومهما وقع في الجملة من تحويل بالترتيب أو الزيادة أو الحذف، وهي أهم وسائل التحويل في الجملة العربية.

3.3. التحويل كإجراء وظيفي في فهم الجملة العربية.

التحويل هو نقل اللفظ من هيئة أصلية إلى هيئة أخرى بقصد تعديل المعنى أو تغييره، وهو قد يكون في صيغة الكلمة أو في وظيفتها التركيبية أو في رتبها أو في حركتها الإعرابية، وقد عرفه نحاتنا القدماء وذكروا شيئا منه في قواعدهم" (توامة، د.ت، ص: 305)

والتحويل في الجملة العربية ينقسم إلى قسمين: التحويل العميق والتحويل السطحي، فالتحويل العميق ينطبق على التراكيب التي حدث فيها تحويل وظائف كلماتها من التخصيص إلى الإسناد أو العكس. فقد ذكر عبد القاهر الجرجاني خطوات التحويل في الآية التالية: (**وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً**) كما يلي: <<سلك بالكلام طريق ما يسند الفعل فيه إلى شيئين وهو لما هو من سببه، فيرفع به ما يسند إليه، ويؤتى بالذي الفعل له في المعنى منصوبا بعده، مبينا أن ذلك الإسناد وتلك النسبة إلى ذلك الأول إنما كانا من أجل هذا الثاني، ولما بينه وبينه من الاتصال

والملابسة كقولهم "طاب زيد نفسا" و "قر عمر عينا" و"تصبب عرقا" و "كرم أصلا" و"حسن وجها". وأشباه ذلك مما تجد الفعل فيه منقولا عن الشيء إلى ما ذلك الشيء من سببه وذلك أنا نعلم أن اشتعل للشيب في المعنى، وإن كان هو للرأس في اللفظ، كما أن "طاب" للنفس و"قر" للعين و"تصبب" للعرق...>> (الجرجاني، د.ت، ص73)

وجدير بالذكر أن عبد القاهر الجرجاني قد ذكر القرائن المعنوية التي تتخذ في الفهم والتحليل كما في قوله: <<وذلك أنا نعلم أن اشتعل للشيب في المعنى، وإن كان هو للرأس في اللفظ، كما أن "طاب" للنفس و"قر" للعين و"تصبب" للعرق...>> (الجرجاني، د.ت، ص: 73)

كما يتحدث عبد القاهر الجرجاني عن الدلالة الوظيفية للتركيب المحول والمتمثل في إفادة الاستغراق والشمول في المعنى، فيقول: (يفيد مع لمعان الشيب في الرأس الذي هو أصل المعنى: الشمول، وأنه قد شاع فيه وأخذه من نواحيه، وأنه قد استغرقه وعم جملته حتى لم يبق من السواد شيء، أو لم يبق منه إلا ما يعتد به، وهذا ما لا يكون إذا قيل اشتعل شيب الرأس أو "الشيب في الرأس"، بل لا يوجب اللفظ حينئذ أكثر من ظهوره فيه على الجملة... ونظير هذا في التنزيل قوله عز وجل:(**وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا**)(القمر/12)<<التفجير للعيون في المعنى، وأوقع على الأرض في اللفظ، كما أسند هناك الاشتعال إلى الرأس، وقد حصل بذلك من معنى الشمول ها هنا مثل الذي حصل هناك، وذلك أنه قد أفاد أن الأرض قد كانت صارت عيونا كلها، وأن الماء قد كان يفور من كل مكان هنا. ولو أجرى اللفظ على ظاهره فقيل: وفجرنا عيون الأرض أو العيون في الأرض، ولم يفدك ذلك ولم يدل عليه، ولكان المفهوم منه أن الماء قد كان من عيون متفرقة في الأرض وتحبس من أماكن منها..." (الجرجاني، د.ت، ص: 73)

أما التحويل السطحي فيبتدئ في ثلاثة أقسام: "التحويل بالترتيب، التحويل بالزيادة، التحويل بالحذف" (توامة، د.ت، ص: 310)

كما نشير أن أكثر مظاهر التحول في النظرية اللغوية العربية تظهر أثناء التغيير التقديري فكل كلام يحتمل أكثر من معنى، خاصة عندما يحاولون تفسير الكثير من الأبنية الملبسة أو التي وقع فيها حذف أو التي لم تأت على البناء المتوقع، وهذا ما نلاحظه في كتاب سيبويه مثلا في <<أبواب الإبدال والقلب، الاختصار، الإيجاز والاتساع...>>.

ويمكن أن نذكر بعض الأمثلة عن التحويل عند ابن هشام الأنصاري كما يلي:

قال ابن هشام: <<وينفرد اسم المفعول عن اسم الفاعل بجواز إضافته إلى ما هو مرفوع به في المعنى، وذلك بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير راجع للموصوف ونصب الاسم على التشبيه، تقول (الورع مَحمودَةٌ مقاصدُهُ)، ثم تقول: (الورعُ محمودُ المقاصدَ) بالنصب، ثم تقول: (الورعُ محمود المقاصدِ بالجر)>>(الأنصاري، 1989، ص:175)، وهذه خطوات التحليل الثلاث عمليا.

وقال أيضا: <<هذا باب أعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي إلى واحد، وهي الصفة التي استحسن فيها أن تضاف لما هو فاعل في المعنى كـ(حسن الوجهِ) و(نقيُ الثغرِ) و(طاهرُ العرضِ) فخرج نحو (زيد ضارب أبوه)، فإن إضافة الوصف فيه إلى الفاعل ممتنعة؛ لئلا توهم الإضافة إلى المفعول ، ونحو (زيد كاتبٌ أبوهُ)، فإن إضافة الوصف فيه وإن كانت لا تمتنع لعدم اللبس لكنها لا تحسن، لأن الصفة لا تضاف لمرفوعها حتى يقدر تحويل إسنادها عنه إلى ضمير موصوفها>> (الأنصاري، 1989، ص: 383 - 384)

وقال أيضا: <<لصفة المشبهة: وهي كل صفة صح تحويل إسنادها إلى ضمير موصوفها، وتختص بالحال وبالمعمول السببي المؤخر، وترفعه فاعلا أو بدلا، أو تنصبه مشبها أو تمييزا، أو تجره بالإضافة، إلا إن كانت بأل وهو عار منها>>.(الأنصاري، د.ت، ص: 349)

وقال عن تحويل صيغة المتعدي إلى لازم بغرض المبالغة والتعجب: <<الأمور التي لا يكون الفعل معها إلا قاصرا وهي عشرون، أحدها كونه على فعل بالضم كـــــظرُفَ وشرُفَ لأنه وقف على أفعال السجايا وما أشبهها مما يقوم بفاعله ولا يتجاوزه، ولهذا يتحول المتعدي قاصرا إذا حول وزنه إلى فَعُلَ لغرض المبالغة والتعجب نحو: ضربَ الرجلُ وفهُمَ بمعنى: ما أضرَبَهُ وأفهَمَهُ>>.(الأنصاري، د.ت، ص: 596)

هذه الأمثلة وغيرها تبين لنا بوضوح كيف أن النحاة القدامى استعملوا التحويل كإجراء وظيفي في فهم التراكيب غير الأصلية وتحليلها، وإجراء التحويل في الدرس النحوي أمر لا بد منه، وتبدو ضرورته في التعامل مع الجمل غير الأصلية أي المحولة لا سيما التي بلغت درجة من التعقيد يصعب معها فهم علاقاتها ووظائفها التركيبية.

4. خاتمة

جدير بالذكر أن النحو العربي هو الضابط الذي يجعل غير العربي ينحو منحى العربي الفصيح في كلامه وإعرابه، فهو السياج الذي حمى اللغة من اللحن والزلل، والوسيلة التي ساهمت في الحفاظ على الملكة اللغوية وتطويرها وزيادة اكتساب اللغة العربية وتحصيلها، مما يؤدي إلى نجاح عملية التواصل، وهذا يعني أن هذه الضوابط التي سميت فيما بعد بالقواعد النحوية كانت نموذجية ووظيفية، وأن الاتجاه الوظيفي يراعي المبادئ الثلاثة. وظيفة المادة الدراسية، الاهتمام بالجانب التطبيقي للمفاهيم العلمية، التفاعل مع القضايا الاجتماعية وهو ما تحدث عنه النحاة العرب خاصة في الأبواب الخاصة بأساليب وطرق الكلام، وكذا ارتباط النحو بالمعنى والسياق الذي يرد فيه؛ فالعرب تراعي ترتيب الألفاظ وفق ما يقتضيه الحال؛ فهذا سيبويه قد أدرك دور السياق في ضوء معطيات الموقف الاجتماعي في تحديد البناء الداخلي للغة، وهذا في أسلوبي الاستفهام والاستثناء، أما ابن جني فقد ربط النحو بفكرة اكتساب اللغة والتصرف في الكلام على المنوال الذي تكلم به العرب العربية.

أما عبد القاهر الجرجاني في كتابه "دلائل الإعجاز" قد فرق بين النحو العلمي والنحو التعليمي فيما يعالج الضعف اللغوي، وهو النحو التعليمي الشامل لتعليم المهارات اللغوية؛ فالنحو الوظيفي كما حددناه هو ذلك النحو الذي يهتم بالقواعد الأساسية التي يستعملها المتكلم بدءا من اللفظة المفردة وصولا إلى الجمل وهو لب الدراسات الوظيفية التي تناولها الجرجاني حين ربط بين البلاغة والنحو وجمع أيضا بين اللفظ والمعنى. فنظرية النظم عنده تقوم على قواعد النحو التي تربط بين بنية تداولية وهي الغرض من الكلام وبنية تركيبية لفظية.

قائمة المصادر والمراجع:

- **المؤلفات:**

1. ابن السراج. (1996). **الأصول في النحو**. تحقيق: عبد الحسين الفتلي. بيروت: ط3. مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.
2. الأشموني. (د . ت).**حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**. دار إحياء الكتب العربية وعيسى البابي الحلبي وشركاؤه.
3. الأنصاري، هشام. 1989.**أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**. تحقيق: حنا الفاخوري. بيروت: ط1. دار الجيل.
4. الأنصاري، هشام. 1995. **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**. تحقيق: محمد الدين عبد الحميد. بيروت. صيدا: المكتبة العصرية.
5. الأنصاري، هشام. 1996. **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**. قدم له ووضع هوامشه: إميل يعقوب. بيروت. لبنان: ط1. دار الكتب العلمية.

6. بلعيد، صالح. (1994). **التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
7. تمام، حسان.(2006). **مقالات في اللغة والأدب**، القاهرة: ط1. عالم الكتب.
8. الجرجاني، عبد القاهر. (د ت). **دلائل الإعجاز في علم المعاني**، تحقيق: عبد الحميد الهنداوي. بيروت. لبنان: ط1.دار الكتب العلمية.
9. دك الباب، جعفر.(1980). **الموجز في شرح دلائل الإعجاز في علم المعاني**، نظرية الإمام الجرجاني وموقعها في علم اللغة العام والحديث. دمشق: ط1. مطبعة الجليل.
10. دك الباب، جعفر.(1996). **النظرية اللغوية الحديثة**. دمشق: ط1.منشورات اتحاد الكتاب العرب.
11. سيبويه. (د.ت).**الكتاب**. تحقيق وشرح: عبد السلام هارون. ط3. مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع.
12. ضيف، شوقي. (د ت).**المدارس النحوية**. القاهرة: ط7. دار المعارف.
13. عبد المطلب، محمد. (1995).**قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني**. القاهرة: ط1. الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان.
14. العبيري، عادل هادي حمادي. (2004).**التوسع في كتاب سيبويه**. القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية.
15. القرطاجني، حازم.(1981). **منهاج البلغاء وسراج الأدباء**. تقديم وتحقيق: محمد الحبيب بن الخوجة. بيروت. لبنان: ط2. دار الغرب الإسلامي.

- **المقالات:**

16. بوجادي، خليفة. (2005). "من قضايا اللسانيات التداولية في النحو العربي –نحو قراءة وظيفية لنحونا القديم"،**مجلة الناص**، العدد:6. الصفحة 29.
17. بوعديلة، وليد.(2003). :"التواصل اللساني في التراث العربي –دراسة دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني"، **مجلة الآداب والعلوم الإنسانية**. العدد3. الصفحة 221.
18. بومعزة، رابح. (2005). "الحد الدقيق للجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية في لغتنا العربية"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد8. الصفحة 260.
19. توامة عبد الجبار. (د ت)."المنهج الوظيفي العربي الجديد لتحديد النحو العربي"، **أعمال ندوة تسير النحو**. الصفحة 282.
20. حساني،أحمد. (د .ت)."النحوالعربيبينالخطابالفلسفيوالخطابالتعليمي"،**أعمالندوةتيسيرالنحو**. الصفحة 104.
21. الساسي عمار. (2000)."ثوابت أساسية في تعليم العربية"، **مجلة المبرز**. الصفحة 25.
22. وهبة، طلال. الأبيض، حسن.(2000). "علم التركيب الوظيفي في مشكلة الحدود بين النحو وعلم المعاني"،**مجلس النشر العلمي، المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، العدد:70. الصفحة 70.

- **المعاجم:**

23. ابن منظور. 1998. **لسان العرب، (مادة نحا)**، بيروت: دار الجيل.
24. مصطفى، إبراهيم. وآخرون. **المعجم الوسيط**. تركيا.اسطمبول: ط2 المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر.